



بأغلبية ساحقة.. الجمعية العامة للأمم المتحدة
تعتمد قرارا فلسطينيا يطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها



نضال الشعب

الاثنين 2024/9/23

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

العدد رقم (105)

انتصار فلسطيني ثلاثي بالأمم المتحدة

أهمية مشروع القرار جاء بمضمونه أولا إذ أنه حمل عناصر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ويتضمن ثانيا سقفا زمنيا للتطبيق مدته عام واحد وآلية للمتابعة عبر تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة عن التقدم الحاصل بتطبيق القرار.

ومع ادراكنا المسبق بأن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال سوف ترفض تطبيق هذا القرار، ضاربة عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي كما جرت العادة بتعاملها مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مدعومة من الولايات المتحدة برفضها للقرار وبعض الجزر المجهرية والدول الهامشية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية الراعية والداعمة للاحتلال والراعية للإرهاب الدولي.

التصويت ضد مشروع القرار الفلسطيني لم يكن بسبب العناصر السياسية وإجراءات ضمان تطبيق القرار كما ادعى من صوت ضده أو امتنع عن التصويت ممن بحث عن مبرر للامتناع عن التصويت، وإنما ضد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وضد ما تمثله المحكمة كأحد أعمدة منظومة الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

هذا يستدعي من اللجنة المكلفة من الرئيس بمتابعة تطبيق القرار وضع خطة والية عمل لمتابعة تطبيقه مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، وتوفير آلية دولية للضغط على إسرائيل لحملها على الالتزام به، علاوة على تحمل الدول الأعضاء المسؤولية القانونية والأخلاقية لتطبيق الرأي الاستشاري ليس فقط بوسائل الضغط السياسي والدبلوماسي على إسرائيل وإنما باستخدام سلاح العقوبات طبقا للمادة 41 من نظام الأمم المتحدة وللبند السابع منه والتي لا تعني استخدام القوة بل استخدام وسائل عقابية أخرى، كما تشمل المادة ج 41 تدابير مثل إنشاء محاكم دولية (مثل المحكمتين الخاصتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا المنشأتين في عامي 1993 و1994)

أو إنشاء صندوق للتعويض عن الأضرار الناتجة عن الغزو.

حققت دولة فلسطين ثلاثة إنجازات هامة وتاريخية في الدورة الحالية للأمم المتحدة، أولا احتلالها لمقعدها الذي تستحقه، وثانيا تقديمها لمشروع قرار بالأصالة عن نفسها، وثالثها عزلة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت مجددا بأنها الدولة الراعية للاحتلال ولإرهاب الدولة المنظم التي تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

سجلت فلسطين انتصارا سياسيا ودبلوماسيا جديدا بتصويت الجمعية العامة

للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به دولة فلسطين بالأصالة

عن نفسها لأول مرة منذ قبولها عضوا مراقبا بالأمم المتحدة عام

1994 بعد الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل

شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وحتى بعد رفع مكانتها بالاعتراف

بها كدولة مراقب بالأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2012 بموجب القرار 67/19 وليس

عبر دولة شقيقة أو صديقة كما جرت العادة خلال الخمسين عاما الماضية.

وهو يجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيار الماضي وبعد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد لحق النقد الفيتو على مشروع قرار عضوية فلسطين الكاملة بالأمم المتحدة شأنها كسائر دول العالم.

توجهت دولة فلسطين إلى الجمعية العامة مجددا وحصلت على قرار تاريخي ومهم بأن رفعت مكانة فلسطين كدولة مراقب بالحصول على امتيازات الدول كاملة العضوية بالأمم المتحدة دون حق التصويت والترشيح.

وبذلك وفي هذه الدورة جلست فلسطين على مقعدها الذي تستحقه وعن جدارة بين الدول حسب التسلسل الأبجدي للدول، وبذلك يجلس ممثلي فلسطين في هذه الدورة الرئيس محمود عباس وممثلها الدائم بالأمم المتحدة د.رياض منصور إلى جانب الدول الأعضاء على نفس المستوى.

إذا نحن في هذه الدورة امام انجازات تاريخيان ومهمان وبشكلان علامة فارقة بتاريخ النضال الوطني الفلسطيني، بتراكم المنجزات والمكاسب التي تتحقق بتضحيات وصمود شعبنا من جهة، وبحنكة وشجاعة قيادته وسياستها الواقعية المستندة على القانون الدولي والشرعية الدولية.

التصويت الجارف على مشروع القرار الفلسطيني المبني على توصيات المحكمة الجنائية الدولية بشأن الطلب الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة من المحكمة قبل عامين بشأن ماهية الاحتلال الإسرائيلي، والذي وصفه قرار المحكمة بأنه احتلال غير شرعي ومخالف للقانون الدولي وكافة الإجراءات الاستيطانية غير شرعية ويجب الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والتعويض عن الآثار والأضرار التي خلفها الاحتلال منذ الرابع من حزيران عام 1976.

افتتاحية
العدد

تجسيد قيام الدولة... في مواجهة حرب حسم الصراع

بقلم: د. فريد اسماعيل

جدا في قاموس تننياهو، لا سيما وأنه يدرك تماما براغماتية النظام في إيران الباحث عن مخارج ملائمة من اصفاد العقوبات وعن مساحة أكبر على الغارطة الجيوسياسية الاقليمية. لكن ذلك كله يبقى ثانويا مقارنة بالهدف الأساسي لدولة الاحتلال وهو العمل على حسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية. لذلك يبقى كابوسه الاكبر «الضفة والقطاع».

ورغم الارتباك في المشهد، إلا أنه من الواضح أنه لا مصلحة لتتنياهو بإنهاء الحرب. وهو منذ البداية كان قد وضع أهدافا يعرف عدم إمكانية تحقيقها لكي يحافظ على مبرر للاستمرار في الحرب، أملا بتحقيق الهدف الأساس وهو حسم الصراع. لكن ما تحققه فلسطين على الجبهات الشعبية والدبلوماسية والقانونية يشكل جدارا منيعا أمام أحلام دولة الاحتلال. فلا يجب الاستهانة مطلقا بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وهو رأي تاريخي يؤكد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويؤكد عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأن دولة الاحتلال ملزمة بإنهاء احتلالها غير القانوني بأسرع وقت. وفي تعليقها على هذا الرأي قالت صحيفة هآرتس ان قرار محكمة العدل الدولية يتجاوز أسوأ مخاوف إسرائيل، في تعبير واضح عن مدى قلق دولة الاحتلال من هذا الرأي حتى وإن عمدت إلى تجاهله.

اما الصفعة الأخرى التي تلقاها تننياهو وحكومته المتطرفة فهو إشغال دولة فلسطين لمقعد رسمي بين الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه ليست مجرد مسألة إجرائية وإنما لحظة تاريخية وإنجاز نضالي لفلسطين وقياداتها. ثم جاء الموقف السعودي على لسان ولي العهد بأن المملكة لن تقيم علاقات مع إسرائيل دون قيام دولة فلسطينية، ليسقط الرهان على إمكانية التطبيع والاندماج في المنطقة قبل حصول شعبنا الفلسطيني على حقوقه الوطنية وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة.

كل تلك المعطيات تؤكد بأن دولة الاحتلال لن تستطيع حسم الصراع عبر حرب الإبادة والتطهير العرقي. لكن في الوقت ذاته، على قوانا الفلسطينية أن توحد خياراتها ومساراتها، لا سيما وأنه أصبح واضحا أنه لم يعد هناك شريكا من الطرف الآخر لصنع السلام، كما لم يعد بالإمكان المراهنة ولو بالحد الأدنى على الولايات المتحدة لإدارة أي عملية سلام بغض النظر عن يسكن او سيسكن البيت الأبيض.

أصبح لزاما على القيادة الفلسطينية اجترار رؤية سياسية جديدة ركيزتها وقف الحرب العدوانية الصهيونية والإسراع في التوافق على ترسيخ قيام الدولة الفلسطينية في مواجهة حرب حسم الصراع الصهيونية، من خلال إقرار إجراءات قانونية تعزز مفهوم الدولة ومنها إقرار إعلان دستوري يتم العمل به إلى حين قيام الدولة المستقلة، والتي لا يعود قرار قيامها إلى دولة الاحتلال أو غيرها، وغير مشروط بموافقة أي دولة، كونه قرار سيادي فلسطيني صرف.

كذلك يتوجب على القيادة الفلسطينية تكثيف الجهود مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين لنيل اعترافها. ولا بد من البحث عن صيغة جديدة مبتكرة للدفع باتجاه عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك في تنظيمه أطراف ودول متعددة. فقد أثبتت التجارب أن المؤتمرات التي احتكرتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤدي إلا إلى المزيد من الأزمات والصراعات.

في مسرحية المفاوضات حول وقف إطلاق النار، يتلاعب رئيس وزراء دولة الاحتلال تننياهو بالوسطاء وبداعميه، في عملية استنزاف للوقت أملا بتحقيق أهدافه من تهجير واستيطان وتقويض للسلطة الوطنية دفعة واحدة إذا ما وصل دونالد ترامب إلى دفة القيادة في الانتخابات الأمريكية المقبلة، لا سيما وأنه تلقف اشارات ترامب وتصريحاته حول صغر مساحة دولة الاحتلال وضرورة توسعتها. وحتى ذلك الموعد، تسابق إسرائيل الزمن وتسارع الخطى عبر حرب الإبادة والتجوع والقتل والتدمير والتطهير العرقي وتوسيع الاستيطان، وعبر تشريعات تمنح إقامة دولة فلسطينية وتحويل الإدارة العسكرية للضفة إلى الادارة المدنية للحكومة، وتعيين حاكم عسكري في غزة، لفرض وقائع جديدة يعتقد أنه من خلالها، وبدعم من ترامب، تستطيع حسم الصراع وفرض الحل الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، كما وتراهن على قدرة ترامب على إدماج دولة الاحتلال في منظومة المنطقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا لا يعني بأي شكل أنه يمكن المراهنة على كامبلا هاريس، لأن دعم إسرائيل وحمايتها هو من الثوابت في السياسة الأمريكية بغض النظر عن من يحكم.

ومن هنا يعتقد تننياهو اليوم أنه يمتلك الفرصة التاريخية الكبيرة لتحقيق أحلامه وأحلام اليمين المتطرف والصهيونية الدينية، لا سيما وأنه يروج لفكرة أن أحداث السابع من أكتوبر تعطيه الشرعية المحلية والدولية للقيام بما يقوم به، ويتكئ على جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو رفض الوجود الفلسطيني برمته. لذلك يمارس وحكومته اجرامهم دون كايح. يستمر في حرب الإبادة في قطاع غزة وتحويله إلى مناطق غير قابلة للحياة، ويصعد من حرب التوسع الاستيطاني في الضفة، كما ويوسع من مروحة اعتداءاته على لبنان منتقلا إلى مرحلة جديدة استهلها بتفجير أجهزة البيجر والأجهزة اللاسلكية في عملية استهداف لمنظومة القيادة والسيطرة، وتسخير الجبهة بحجة تمكين سكان الشمال من العودة إلى تلك المناطق بعد أن هجرها منذ الثامن من أكتوبر.

يعلم تننياهو وحكومته المتطرفة أن ما يسمى بجبهات المشاغلة لم تؤثر على مسار إجرامه أو على حجم حرب الإبادة والتطهير العرقي. لكن يبدو أنه لا مانع لديه من توسيع دائرة الحرب لتشمل لبنان وغيرها، شعورا منه بفائض القوة ولخشيتيه من مفاوضات أو حتى توافقات ربما تحصل تحت الطاولة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لا سيما بعد تصريحات عديدة لمسؤولين إيرانيين بدأت بتصريح للمرشد علي خامنئي أبدى فيه استعدادا لاستئناف التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن برنامج إيران النووي، كما ذكر أنه «لا ضرر في تعامل إيران مع عدوها» وذلك بعد يوم من زيارة رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد آل ثاني لتهران. يضاف إلى تصريح المرشد، إعلان الرئيس الإيراني الجديد بزشكيان بأن إيران تحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعتمد على علاقتهم مع العالم والجزيران، ليزيد من مخاوف تننياهو وحكومته من ارتدادات محتملة، وإن كانت ضئيلة جدا، على شريكه في العدوان الولايات المتحدة الأمريكية. فسياسة التوريط واردة

التضليل الإعلامي لإسرائيل!!

بقلم: المحامي علي أبو حيلة

ولإنجاز هذه المهمة، تستهدف الهسرة الدبلوماسيين، والساسة، والرأي العام من خلال وسائل الإعلام، كما تُنجز المهمة أيضاً من خلال المؤسسات والوكالات الحكومية العديدة، إلى جانب مراكز الأبحاث والجامعات والمنظمات غير الحكومية وشركات الضغط السياسي، لدرجة أن إسرائيل تُقدّم الزمالات والمنح الدراسية والعادية في الهسرة لتعزيز الدعاية المؤيدة لإسرائيل، بينما تعمل مجموعة من الأفراد - الصحفيين والمدونين - على تكوين صورة إيجابية عن إسرائيل أمام العالم.

ولم تدخر حكومة الاحتلال جهداً للوقاية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفلسطيني الداخل، وان حكومة الاحتلال منزعجه من تحقق وحدة الفلسطينيين نتيجة حرب الإبادة، وكيف أن الفلسطينيون توحدوا جميعاً في مواجهة حرب الاحتلال على غزة والقدس والضفة الغربية.

مطلوب اليقظة والحذر من مخطط الاعلام الصهيوني بتوجيهات استخباريه الهدف منها احداث شرخ ووقيعه بين الفلسطينيين في غزه والضفة الغربية وفلسطيني الداخل، مما يتطلب التنبه لذلك، والسؤال؟؟ هل يعقل أن يكشف أي جهاز أمني عن مصدر معلوماته الا إذا كان ذلك بقصد الدس والوقية، يجب أن نعي أساليب الدعاية الإعلامية وأغراضها وهدفها، وعلينا أن لا نقع في حبال الأضاليل للإعلام الصهيوني.

الفلسطينيين جميعاً بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم في مركب واحد والخطر يهدد الجميع من ممارسات وأساليب الاحتلال مما يتطلب الحذر واليقظة من الوقوع في شباك حرب التضليل الإعلامية وهدفها الدس والوقية والضعيفة بين الفلسطينيين، وهذا يتطلب الحفاظ على وحدة نسيجنا الاجتماعي، وأن لا ننساق وراء الدعاية الصهيونية حتى لا تنتج وسائل الاعلام الصهيوني بشق وحدة الصف الفلسطيني وزرع البغضاء والضعيفة بين أبناء الشعب الفلسطيني، ولنحذر أكثر من أصحاب الأقلام الصفراء وأصحاب الأجنداث وهم أيضاً أدوات تضليل وخداع يعملون لصالح الرواية الصهيونية وتسويق المخططات المشبوهة، وهذا كله يتطلب اعلام فلسطيني وعربي واعى ومدرك لخطورة الهسرة الإعلامية الصهيونية والتصدي لها وفلترتها وفضحها من خلال اعلام وطني هادف وذو مصداقية في مخاطبة دول العالم واطهار حقيقة هذا الكيان الذي يرتكب الجرائم يومياً بحق الشعب الفلسطيني، ويحاول التنصل من جرائمه.

لطالما اعتمد الإسرائيليون على استراتيجية الدبلوماسية العامة من أجل الهيمنة على ساحة التحكم في الرواية السائدة والتلاعب بالمعلومات وفق الرؤية الإسرائيلية، واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي في حربها الإعلامية التي تحاول فيها تضليل الرأي العام حول ما تقوم به من انتهاكات وجرائم إبادة في حربها على غزة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبينما تشن إسرائيل جولات من العدوان على الفلسطينيين، ومع كل عدوان يتواصل تطير الرواية السائدة المتداولة في المنافذ الإعلامية الغربية ضمناً لخدمة الرواية الإسرائيلية، وتحت ستار الحياد، تُواصل وسائل الإعلام وصف الصراع المشتعل في غزة والقدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية بـ «الاشتباكات بين الجانبين».

ويُبرّر القصف الإسرائيلي الوحشي على غزة، والعدوان على الضفة الغربية الذي يؤدي بحياة المدنيين، واستباحة الدم الفلسطيني والقتل لمجرد الاشتباه على أنه «دفاع عن النفس»، وتعي حكومة الاحتلال الصهيوني جيداً أن الإدراك السائد يصوغ الواقع، ومع ارتكابها جرائم الحرب المزعومة وإفلاتها من العقاب، فإنها تفعل ذلك فقط بفضل آلة الدعاية القوية التي تنشرها من أجل التصدي للإدانة الشعبية والتضامن الدولي الحتمي مع الفلسطينيين.

وهنا يأتي دور الهسرة -آلة الخطاب الإسرائيلية الأساسية، والهسرة- التي تعني «الشرح والتفسير» بالعبرية - هي تكتيك دبلوماسية عامة يربط حرب المعلومات بالأهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني، وفيها تُعتبر الدبلوماسية العامة أولوية للسياسة الخارجية من الناحية الاستراتيجية، حيث إنها تُكوّن صورة إيجابية عن إسرائيل على المسرح الدولي، خاصةً بالنظر إلى التحديات التي واجهتها صورة الكيان الصهيوني باستمرار منذ اغتصابها فلسطين عام 1948.

ورغم جذورها المرتبطة بالمفاهيم السابقة للدعاية والرقابة، فإن الهسرة لا تتطلع إلى التشويش على انتشار المعلومات المتضاربة بين الجمهور. لكنها تقبل عن طيب خاطر بسوقٍ مفتوحة للآراء، وما تسعى إليه في الواقع هو فعل ذلك ضمن سياق تعزيز الاستماع الانتقائي، عن طريق الحد من تقبل الجمهور للمعلومات بدلاً من منع وصولها إليه.

تفوق بين الأنقاض.. خيم جبهة النضال التعليمية مسؤولية وطنية ورسالة بناء اليوم العالمي لحماية التعليم: احتفالات في العالم وتدمير وابدان تعليمية بفلسطين

العام الدراسي ينطلق حزينا بالضفة وتحذيرات من تداعيات طويلة الأمد وتدمير جيل في القطاع

تقرير: نائل موسى

إنقاذ المدارس والبنى التحتية التعليمية حماية التعليم الفلسطيني من الهجمات المخطط لها، تحقيقاً للإبادة الجماعية والتطهير العرقي للشعب الفلسطيني.

وقال ممثل الحملة العالمية للتعليم والائتلاف التربوي رفعت الصباح، إن التعليم حق إنساني عالمي يجب على الدول والمجتمع الدولي ضمانه لجميع الناس في كل الظروف، حتى في أوقات النزاعات، وتكثيف الجهود وزيادة التمويل لتعزيز بيئات مدرسية آمنة وحامية في حالات الطوارئ الإنسانية،

باتخاذ جميع التدابير لحماية المدارس والطلبة والعاملين في مجال التعليم من الهجمات. ومتى تعلق الأمر بالشأن الفلسطيني، رأى الصباح، أن المعايير المزدوجة لا تزال واضحة في حالات النزاع، معرباً عن قلق الحملة العالمية للتعليم من أن التعاون الدولي، رغم تقديمه التمويل للإغاثة الطارئة، لا يزال يرافقه استمرار العديد من الدول في تمويل الحروب وتخصيص الأسلحة، وتقليل التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة بشكل كبير، داعية الدول الغنية المتورطة إلى التخلي عن نفاقها في الترويج للسلام، بينما تمكن حكوماتها في الوقت نفسه من تحقيق أرباح كبيرة من تجارة الأسلحة. وقال الأمين العام للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبترهايد الإسرائيلي رمزي عودة، تشهد إبادة تعليمية تقوم بها قوات الاحتلال ضد شعبنا تستهدف الطلبة والمعلمين والمحاضرين والبنية التحتية التعليمية، وأنها جزء من التطهير العرقي وتهجير شعبنا من أرضه، داعياً المجتمع الدولي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة والضفة، وإنهاء الاحتلال الذي يعيق ويمنع مواصلة العملية التعليمية.

وشدد رئيس اتحاد المعلمين سائد ارزىقات، على ضرورة المحافظة على استمرارية عمل المدارس، وقال: سنحافظ على التعليم، وسنبقي عليه وجهاً رغم الحواجز الإغلاقات قدر الإمكان.

وأكد المساعي الحثيثة التي يقوم بها الاتحاد لكشف ممارسات الاحتلال أمام شركائه من النقابات والاتحادات في العالم، والتي من شأنها تغيير سياسات تلك الدول تجاه إسرائيل، داعياً المجتمع الدولي إلى أن ينتصر لحق الإنسان الفلسطيني في الحياة، ثم لحقه في التعليم والحق في وجود بيئة آمنة للأطفال والطلبة. وقالت ممثلة وزارة التربية والتعليم العالي سهير القاسم، «نشعر بغصة بدء العام الدراسي في ظل حرمان 620 ألف طالب في قطاع غزة من الالتحاق بمقاعدهم الدراسية جراء عدوان الاحتلال المتواصل مشيرة إلى محاولة الوزارة بلورة تصور حول وضع مختلف الفئات من الطلبة في مختلف الأماكن وما يمكن بذله من أجل إلحاقهم بالعملية التعليمية.

وفي المناطق المصنفة «ج» والتي تشكل نحو 62% من مساحة الضفة يهدد الهدم 58 مدرسة بضمها 32 من مدارس التحدي التي سُميت، للتأكيد على استمرار تقديم التعليم للأطفال في المناطق المهمشة، التي لا تسمح فيها سلطات الاحتلال، ببناء المدارس، لمحاربة التعليم وعرقلة وصول

التلاميذ وحرمانهم من تلقي تعليمهم في بيئة تعليمية آمنة ومستقرة، خاصة في التجمعات التي يحتاج

في مشهد شديد التناقض، احتفلت الامم في التاسع من أيلول، باليوم العالمي لحماية التعليم من الهجمات المسلحة، الذي يتم إحيائه سنوياً، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 74/275، في وقت تشن فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي حرب إبادة تعليمية ممنهجة، بالتوازي مع الإبادة الجماعية والتطهير القسري والتدمير الشامل لمختلف أوجه الحياة الادمية الفلسطينية تحت نظر وسمع محتفلين يتهمون بالتقاعس وازدواجية المعايير.

وتزامن الاحتفال بهذا اليوم عالمياً، مع انطلاق العام الدراسي الجديد 2024/2025، في الأراضي الفلسطينية، حيث يحرم الاحتلال الإسرائيلي نحو 630 ألف طالب في غزة من حق التعلم للسنة الثانية على التوالي، ويعرقل وصول الاف من أطفال الضفة إلى مدارسهم خصوصاً في المناطق المصنفة «ج»، وأخرى تتعرض لهجمات الجيش والمستوطنين.

وتفيد أكثر الإحصاءات تواضعا والصادرة بمناسبة أول أيام العام الدراسي وبالتزامن إلى أن نحو 25% من إجمالي عدد شهداء العدوان الإسرائيلي من الطلبة (نحو 10 آلاف طالب وطالبة)، وأكثر من 14500 جريحاً، بنسبة تتجاوز 21% من إجمالي جرحى حرب الإبادة المتواصلة حتى الان.

وعلى صعيد البنى التحتية، دمر الاحتلال بشكل كلي أو جزئي 90% من المدارس في قطاع غزة (712 مدرسة) بين حكومية وخاصة ووكالة، و19 جامعة وكلية ومؤسسة تعليم عالي وقتل 397 معلماً ومعلمة استشهدوا في قطاع غزة، بالإضافة إلى استشهاد 117 أستاذاً جامعياً، و760 طالباً جامعياً في شطري الوطن، و450 طالباً وطالبة في مرحلة الثانوية العامة في الضفة والقطاع، واعتُقل نحو 197 طالباً جامعياً، و8 عاملين في التعليم العالي بالضفة.

ويلقي العدوان على الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة بتبعات كارثية، ما يحرم «جيلاً» من الحصول على حقه في التعليم، إذ خلصت صحيفة نيويورك تايمز إلى إن التعليم في غزة «سيتمتع» لسنوات، فيما تقول الأمم المتحدة إن معظم مدارس غزة وجامعاتها تعاني من أضرار جسيمة تجعلها غير صالحة للاستخدام، وهو ما قد يضر بجيل كامل.

وحتى 7 أكتوبر الماضي، كان في قطاع غزة 813 مدرسة توظف 22 ألف معلم، وفقاً لغالوب إيديوكيشن وهي مجموعة بحثية تعمل مع الأمم المتحدة. و2459 مدرسة حكومية وخاصة وتابعة لوكالة الغوث «الأونروا»، ليلتحق بها أكثر من 806,360 طالباً وطالبة، يتلقون تعليمهم على يد 51,447 معلماً ومعلمة بالضفة. وترافق الاحصائيات وحشية غير مسبوقة في البربرية وانتهاك القوانين والقيم والأعراف الدولية،

مع مطالبات فلسطينية ودولية للمجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى

ونوه إلى الإقبال الكبير الذي شهدته الوزارة على التسجيل ضمن مدارس افتراضية للتعليم الإلكتروني، وحُصصت لطلبة القطاع، في إطار ما يمكن تقديمه من تدخلات طارئة، انتظاراً لاستقرار الميدان لتنفيذ التدخلات الشاملة.

وأضاف الخضور، أن الوزارة أعدت خطأ للعام الدراسي الجديد تحقق تطورات التقدم الحد الأعلى الممكن من التعليم الوجيه بما يراعي تطورات الوضع الميداني المرتبطة بانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستعمرين في الضفة الغربية بما فيها القدس، التي أدت إلى استشهاد 78 طفلاً من طلبة المدارس، واثنين من الكوادر التعليمية منذ السابع من تشرين الأول الماضي.

عملياً، ورغم شح الإمكانيات شهدت الأسابيع الماضية مبادرات فردية تقوم بها معلمات وافراد على انقاض مدارسهم، ومؤسسات وازحزاب، لتوفير التعليم واقامة مدارس في الخيم ومبادرات تعليمية متواضعة في غزة في ظل ظروف الحرب المأساوية المستمرة، فقد شيدت في جنوب قطاع غزة خيمة متواضعة يلعب فيها الأطفال لعبة «المدرس» بعدما دمر العدوان 8 مدارس من كل 10 وفق «اليونيسف».

وتوقفت الدراسة في قطاع غزة مع بداية العدوان الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، حيث تحوّلت المدارس في القطاع إلى مراكز إيواء لمئات آلاف النازحين.

ويوضح المتحدث باسم «اليونيسف» في الأراضي الفلسطينية جوناثان كريكس أن مبادرة إقامة مدارس مؤقتة «يسمح خصوصاً للأطفال بالتعامل مع الصدمة»، واصفاً الوضع بأنه «مأسوي تماماً».

وتطلق منصة تشاركي لتمويل الجماعي حملة مشروع «إنشاء خيم تعليمية للأطفال غزة».. وتحاول من خلال هذا المشروع إنشاء مخيم داخل أماكن النزوح يضم قاعات دراسية.

وفي نطاق المسؤولية الوطنية والاجتماعية تجاه الاهل وفي المقدمة التلاميذ وحقوقهم، تواصل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إقامة الخيم التعليمية ومدتها بالاحتياجات والمتطلبات الى جانب الوجبات وقال سكرتير فرع الجبهة في مدينة غزة رفعت فوره انطلاقاً من استكمال العمل في الخيم التعليمية الأولى والثانية والتفريغ النفسي في ظل هذه الظروف الصعبة تعمل على تجهيز الخيمة التعليمية الثالثة للجبهة من أجل توفير التعليم للأطفال.

وشدد فوره على أن الخيم التعليمية تقدم المواد الدراسية للطلبة بالإضافة إلى توزيع المواد الغذائية عليهم.

وتابع: نعمل في ظروف صعبة وقاسية لكن ذلك جزء من الواجب الإنساني والوطني تجاه أبناء شعبنا وذلك بتوجيهات من الأمين العام للجبهة د.أحمد مجدلاي.

وقالت كتلة نضال المعلمين الذراع النقابي لجبهة النضال الشعبي بهذه المناسبة، ينطلق العام الدراسي تاركاً جرحاً كبيراً في ظل حرب الإبادة المتواصلة على اهلبنا بقطاع غزة والاجراءات التعسفية في الضفة الغربية ومحاولات فرض المناهج الاسرائيلية والتضييق على مدارس العاصمة القدس.

وأكدت أن رسالة التعليم رسالة سامية، وأن شعبنا الفلسطيني الذي مازال تحت الاحتلال، ينظر الى العلم كرافعة لقضية شعبنا ولتخريج أجيال قادرة على حمل الراية ومواصلة النضال.

ودعت الكتلة، المؤسسات الحقوقية والدولية للضغط لوقف هذا العدوان على شعبنا، وكذلك توفير البيئة الامنة للطلبة في الضفة الغربية والقدس المحتلة أمام هجمات قطاعان المستوطنين التي تتم على المدارس برعاية وحماية من جيش الاحتلال، وبخطة مدروسة لضرب التعليم وفي إطار حربه المتواصلة ضد كل أبناء شعبنا. العام الدراسي الجديد، ينطلق في ظل حرب إبادة متواصلة في قطاع غزة وانتهاكات وجرائم في الضفة وبضمنها العاصمة حيث التعليم في القدس لا يزال تحت وطأة سياسات الأسرة والتهميد، والأمر ذاته ينطبق على مناطق (ج)، وحتى على مراكز المدن والمخيمات التي باتت مسرحاً لعمليات تدميرية يشنها الاحتلال.

ورغم غياب عادة استعراض منطلقات التطوير والتحديث ومستجدات العام الجديد؛ تعاهد الجبهة بان لا تغيب روح الإرادة ولن تخبو جذوة العمل؛ ورغم اتساع دائرة الاستهداف؛ فمسيرة البناء ستواصل، وستشيد المدارس، وسنعبّر هذه المرحلة الصعبة، بهمة الأسرة التربوية وفي المقدمة المعلمين الأوفياء بحضورهم وبتათمهم لرسالة العلم المقدسة، وبالتفاف أولياء الأمور والتزام الطلبة.

فيها الطلبة إلى قطع مسافات طويلة مشياً على الأقدام للوصول إلى مدرستهم. وتوقف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، امام ظاهرة مدارس التحدي الواقعة في مناطق «ج»، واعتبرها دليل على مدى الرغبة في التعلم رغم الاعتداءات المستمرة من المستعمرين، بحماية جيش الاحتلال.

وقالت مسؤولة التواصل والمناصرة ل منظمة «أكشن إيد» فلسطين رهام جعفري إن أطفال قطاع غزة يطالبون بالعودة إلى مدارسهم للتعلم بدلا من العيش فيها، ويان الذهاب إلى المدرسة ليس ترفاً، إنه حق أساسي، ومع ذلك فإن مئات الآلاف من الأطفال في غزة محرومون من التعليم للعام الدراسي الثاني على التوالي.

وتابعت: كان من المفترض أن تتاح الفرصة لـ 58,000 طفل لبدء المدرسة لأول مرة، وبدلاً من ذلك، يواجهون يوماً آخر يعيشون فيه تحت قصف متواصل وفي ظروف إنسانية لا يمكن تصورها. ويحرم جيل كامل من فرصة التعلم وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم.

وخلصت للقول: لقد فات الوقت لتنتهي هذه الأزمة؛ يجب أن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار الآن، وهو ما إيدته صحيفة نيويورك تايمز بالقول إن التعليم في غزة «سيتعثر» لسنوات.

وقد خبراء أمميون، إن «الهجمات القاسية المستمرة» على البنية التحتية التعليمية في غزة لها تأثير مدمر طويل الأمد على حقوق السكان الأساسية في التعلم والتعبير عن أنفسهم بحرية، «مما يحرم جيلاً آخر من الفلسطينيين من مستقبلهم».

وقال الخبراء المستقلون إنه «مع تضرر أو تدمير أكثر من 90 في المئة من المدارس، يكون المعقول التساؤل عما إذا كان هناك جهد متعمد لتدمير نظام التعليم الفلسطيني بشكل شامل، وهو عمل يعرف باسم الإبادة التعليمية».

الأونروا، حذرت، من خطر «ضياع الأجيال» بغزة لعدم التحاقهم بالمدارس جراء الحرب. وقال المفوض العام للوكالة، فيليب لازاريني: «كلما طالت مدة بقاء الأطفال خارج المدرسة، زاد خطر ضياع الجيل ما يغذي مشاعر الاستياء والتطرف».

وقال القائم بأعمال مدير شؤون «الأونروا» في الضفة الغربية رولاند فريديتش «جاهزون لبدء السنة التعليمية في الضفة الغربية، بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية». ونتمنى أن تسمح الظروف على الأرض باستقرار العام الدراسي في محافظات شمال الضفة.

وأوضح أن الطلبة في مخيمات شمال الضفة الغربية في جنين وطولكرم، فقدوا خلال العام الماضي من 30 إلى 35% من السنة التعليمية، ما أثر بشكل مباشر على العملية التعليمية، وأن «الأونروا» وفي سبيل تعويض الفاقد، أضافت أياماً تعليمية في أيام العطل.

وعن الوضع في قطاع غزة، قال فريديتش: هناك حاجة إلى تنظيم أنشطة تعليمية، وفي آب/ أغسطس الماضي، بدأت حملة لتعليم 30 ألف طفل من خلال تقديم الحد الأدنى من الأنشطة الترفيهية والتعليمية، وذلك في إطار واجبين الأخلاقي والقانوني.

وكان المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني قد أشار سابقاً، إلى أن طواقم الأونروا من المدرسين والمرشدين النفسيين في بعض مدارسنا، تقدم خدمات تعليم غير رسمية تشمل اللعب والرياضة والرسم والأنشطة الترفيهية، لكنها لا تُعتبر بديلاً عن خدمات التعليم الرسمي.

وبحسب «الأونروا» فإن 625 ألف طفل، منهم 300 ألف من طلبة مدارس الوكالة في قطاع غزة، فقدوا عاما دراسيا كاملا، وكلما طالت فترة بقاء الأطفال خارج المدرسة، زادت صعوبة تعويض الفاقد التعليمي.

وتدير الأونروا نحو 200 مدرسة في قطاع غزة، ويعمل لديها أكثر من 9,300 معلم ومعلمة، ومنذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تحولت معظمها إلى مراكز إيواء، وتعرضت 70% من مدارسها للقصف، حيث تم تدمير بعضها بالكامل، وأخرى لأضرار شديدة، وحسب إحصائية الأونروا فإن أربعة من كل خمسة مبانٍ مدرسية في غزة تعرضت لضربات مباشرة أو تضررت. بدوره، قال الناطق باسم وزارة التربية والتعليم العالي صادق الخضور، إن الوزارة بصدد البدء بخطوات عملية لإنفاذ خطتها المتعلقة بإنقاذ التعليم في قطاع غزة.

من راشيل كوري إلى عائشة نور إيجي.. الولايات المتحدة تدعم «إسرائيل» في قتل الأمريكيين أيضاً

بقلم: خليل حمد

ما بين راشيل كوري وشيرين أبو عاقلة وعائشة نور إيجي، قائمة طويلة من المتضامنين الأمريكيين الذين اعتدت عليهم قوات العدو بأشكال مختلفة، وصلت حد القتل، ومنهم أيضاً شابان أمريكيان من أصل فلسطيني قتلتهما قوات الاحتلال مؤخراً في الضفة الغربية، وهما: توفيق عبد الجبار من ولاية لويزيانا، ومحمد خضور من فلوريدا. ناهيك عن آخرين من جنسيات غربية قتلهم «إسرائيل» بدم بارد دون أن يعاقبها العالم، ومنهم: المتضامن البريطاني توم هرنلد (استشهد في رفح عام 2004)، والصحفي البريطاني أيضاً جيمس هنري ميلر (استشهد في غزة عام 2003 وهو يصور فيلماً لصالح هيئة الإذاعة البريطانية).

سياسة القتل الإسرائيلية تتواصل، وهذا طبيعي بالنسبة لكيان أقيم على جماجم أبناء الأرض الحقيقيين، لكن تفسير صمت واشنطن عن هذه الجرائم، بل ودعمها لتل أبيب مهما تمادت يحتاج وقفة تاريخية بنوية تتطرق إلى نشأة كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ومبدأ «تبرير القتل» الذي تتشابهان فيه. ففي قاموس كل من السلطين، والنفوذ، وهذه العقلية نشأت الولايات المتحدة بعد حرب والتوسع، والاحتلال، والنفوذ. بهذه العقلية نشأت الولايات المتحدة بعد حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي بحق سكان أمريكا الأصليين، وبنفس العقلية تدعم واشنطن هذا الكيان الذي أنشئ على أرض فلسطين بعد حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي.

ولأجل هذه الأسباب التي تتعلق بطريقة مقارنة الغرب عموماً وواشنطن خصوصاً لكل قضايا العالم، فإن لا ساكناً يتحرك لأجل فرد قتل هنا أو مجزرة ارتكبت هناك، طالما القاتل من ذات الفصيلة، وطالما أهداف (السيطرة والتوسع والاحتلال والنفوذ) هي التي ستريح في النهاية. لا فرق هنا من يموت، عربي أو أمريكي أو بريطاني أو تركي. كي تعرف كيف يستجيب الغرب للجريمة ابحت عن منفذها وأهدافه أولاً.

أكاذيب الغرب والولايات المتحدة عن «قيمة الإنسان» و«الدفاع عن الحق في الحياة» تسقط من جديد أمام مشهد اغتيال عائشة نور، كما سقطت قبلاً أمام مجازر العدو ضد الأطفال والنساء والشيوخ المدنيين العزل في غزة والضفة وعموم فلسطين، لكن واقعاً كهذا لا بد أن ينتهي. بمنطق التاريخ ومنطق الحق. فالدماء الطاهرة التي تسيل لا بد وأن تطلع في وجوه الأعداء شوكةً سيعيد هذه الأرض إلى أصحابها، إلى الشعب الأصلي الذي سيقيم دولته المستقلة على أرضه طال الزمن أم قصر.

رصاصة أو جرافة.. صاروخ أو قنبلة.. يقتل الإسرائيلي الجميع، فهي مهنة احترفها زعماء هذا الكيان منذ ما قبل إنشائه على أرض فلسطين العربية قبل 76 عاماً، لكن الغريب أن كل هذا القتل الذي توزعه حكومات تل أبيب على المنطقة بأسرها لا يحرك ساكناً في ضمير الغرب، بل إن صمته وتبريره لهذه الجرائم ودعمه المستمر للكيان كي يقتل المزيد، يدخل في خانة الشراكة في القتل.

استشهدت المتضامنة الأمريكية - التركية عائشة نور إيجي بنيان مباشرة من العدو الإسرائيلي أثناء مشاركتها في مسيرة سلمية في بلدة بيتا بالضفة الغربية، وشيعتها نابلس يوم الاثنين 2024/9/9، وأقيمت صلاة الجنازة عقب خروج الجثمان من مستشفى ريفديا الحكومي، ونظمت قوات الأمن الفلسطينية موكباً رسمياً للتشيع بحضور محافظ نابلس غسان دغلس وممثلين للمجتمع المدني، على أن يتم نقل جثمانها إلى تركيا لاحقاً. مشهد الجريمة أعاد إلى الأذهان استشهاد المتضامنة الأمريكية راشيل كوري دهساً بجرافة عسكرية إسرائيلية كانت تقوم بهدم مباني مدنية لفلسطينيين في مدينة رفح في قطاع غزة عام 2003، كما ذكر العالم باستشهاد الصحفية الأمريكية - الفلسطينية شيرين أبو عاقلة برصاصة في الرأس أطلقها قناص «إسرائيلي» في جنين بالضفة الغربية أيضاً عام 2022.

الجريمة واضحة بأدلة لا تحتمل التزييف. قناص إسرائيلي استهدف عائشة نور بالرأس مباشرة، وفشلت محاولات إنعاشها في مشفى ريفديا، فاستشهدت متأثرة بإصاباتها الحرجة. عائلة الفقيدة اتهمت بشكل مباشر «الجيش الإسرائيلي بقتلها بطريقة عنيفة»، فيما استهجن موقع «إنترسبت» الأمريكي عدم رد واشنطن على قتل إسرائيل للعديد من الأمريكيين. وفيما أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارات خارجية الدول العربية وتركيا الصوت ضد جريمة «إسرائيل»، استخدم الغرب - كالعادة - مصطلحات الإدانة، لكنه لم يبحث عن حلول حقيقية لوقف الجرائم الإسرائيلية المستمرة، كوقف تمويل صفقات السلاح إلى «إسرائيل» مثلاً، أو كرفع الغطاء الدولي عنها أمام كل المحاكم التي يُفترض بها أن تردع المجرم وتعاقبه وتصف الضحية. كلمات غربية وبيانات ومطالبات بتحقيق «عاجل ونزيه» وكأن الجريمة وقعت في المريخ، أو أن المجرم الذي يقتل المتضامنين الدوليين ويبيد شعباً بأكمله في غزة والضفة لا يزال «مجهولاً» بالنسبة لمن لا يريد رؤية الحقيقة.

الجنایات الدولية هل تنجح باعتقال ننتياهو وغالانت؟

بقلم: عائدة عم علي

ليس خافيا التواطؤ الغربي مع جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني في الضفة و قطاع غزة المحاصر منذ 17 عاماً، وما يتعرض له من إبادة جماعية وتطهير عرقي وتدمير شامل وفي المقدمة منه الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي قام بتهديد محكمة الجنایات الدولية ومدعيها العام كريم خان بالعقوبات محذرين من استمرار بإجراءات إدانة «إسرائيل» بارتكاب جرائم حرب واضحة في قطاع غزة واصدار مذكرة اعتقال بحق ننتياهو ووزير حربه يوآف غالانت، مع العلم أن هذه المحكمة العالمية تستند إلى قانون وضعه العالم الغربي نفسه تحت يافطة المجتمع الدولي، وهي التي أصدرت مذكرات اعتقال عديدة لمحكمة متهمين بينهم وزراء وقادة جيش ورؤساء من دول أخرى وتبناها الغرب وأبدى استعدادها لاعتقال المتهمين في حين وقف هذا الغرب المنحاز إلى جانب ننتياهو ومذابحه حين نظرت المحكمة بإعادة مذكرة تطلب باعتقاله ومحاكمته مع غالانت بارتكاب جرائم حرب موصوفة مدعمة بأدلة ثابتة.

تصريحات خان الذي ادلى بها عن وجود أدلة ثابتة على ارتكاب ننتياهو وغالانت جرائم حرب لإبادة شعب وتأكيد في مقابلة مع القناة البريطانية أن المحكمة من واجبها معاملة الجميع بالطريقة نفسها، مضيفاً أنه «لا يمكن أن نعامل دولة أو طرفاً بشكل مختلف عن الآخر حتى لو رفض حلف الأطلسي أو الدول الأوروبية تنفيذ القرار، ولدي أدلة كثيرة تثبت الإدانة»، إلا أن هذه الأدلة لم تروق للأمريكي والدول الغربية التي سارعت باتهام رئيس محكمة الجنایات بتقديم أدلة مزيفة إذا أصدر مذكرة اعتقال ضد ننتياهو وغالانت»، وإذا ما نجحت في اتهام خان قضائياً، فمن المحتمل أن يتم شطب اسمه من نقابة المحامين ومنعه من ممارسة القانون في المملكة المتحدة باعتباره محامياً في القضايا الأكثر خطورة. الاستخفاف بالقرارات الأممية من قبل دولة الاحتلال ومجرم الحرب ننتياهو ليس بالمستحسن، بل ذهب إلى أبعد من وقاحة بلغت ذروتها واستهتار مؤسسات دولية لم تجد قراراتها يوماً طريقها للتنفيذ كيان مارق على القوانين الاممية، ولا سيما بعد أن خرج ننتياهو من وكر عربدته لينث سموم أكاذيبه في أجواء المحافل الدولية، مطالباً مجلس الامن بعقد جلسة لتجريم المقاومة الفلسطينية بذريعة مقتل

سنة أسرى استهدفهم غاراته ويتباكي عليهم. في حين قتل هو بنفسه كثير منهم. وبعد ما يقرب عاما من عدوان همجي على غزة و135 ألفاً بين شهيد وجريح وتدمير وحشي للبنى التحتية وهدم منازل على رؤوس قاطنيها وسلسلة طويلة من التجويع والتعطيش والحصار ومصاص الدماء الإسرائيلي لم يرتو، بعد بل يزعه صمود من لم تفتك بهم آلة عدوانه، فراح يشتكيهم أممياً، معلقاً مشجب دجله على جدار المقاومة تخوفاً من تنامي سخط عائلات الأسرى الذي يهدد مصيره السياسي. فهذا المتطرف المدان بجرائم حرب من العدل الدولية والهارب من قفص العدالة ما كان له أن يتجرأ على طرق أبواب الأمن لو امتلكت المنظمات الأممية أدنى حدود الهيبة، وما كان لمجرم تقطر يده دماً وإرهاباً أن يطالب بمعاقبة الضحايا إلا لمعرفته ان هذه المنظمات مكبله بقيود السطوة الأمريكية. ننتياهو يعي تماماً أنه رغم كل ما استخدمه من وسائل ضغط عسكري واقتراف المحظورات الدولية غير الإنسانية والبربرية لم يغير من معادلة الصمود على الأرض، وأن الفلسطيني للحظة الراهنة يمتلك مفاتيح الثبات وتجترح تكتيكات وفنون قتالية صامدة توجع العدو وتحشر قاداته في زاوية الإحباط والارتباك والتخبط، فالمزيد من النيران والحمم التي صبت بلا هوادة على غزة لم تحرق إرادة الاستسسال ولم ينل من العزائم الصلبة، بل أجمع جذوة الثبات على ضفة الحقوق المشروعة المكفولة دولياً، كل ذلك يعينه ننتياهو ولكنه يعنى في السباحة عكس تيارات المتغيرات الميدانية مرهناً على معجزة تحقق له وهم انتصار يللم من خلالها ما سفح بهانة من عنجهية وغطرسة في أزقة غزة المحاصرة.

معركة تحقيق العدالة ضد الغرب الاستعماري في أروقة المجتمع الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، لابد أن تأخذ مفاعيلها ومضاعفاتها العالمية وهذا يتطلب من كل القوى والرأي العام العالمي التي تمثل إرادة الشعوب وليس إرادة قادة الاستعمار، أن تتحرك لمنع حكومات الغرب من فرض سياساتها الاستعمارية على المنظمات الدولية القانونية والإنسانية في العالم، وإذا كانت المقاومة مستمرة في فلسطين ضد الكيان الإسرائيلي وجرائمه الوحشية فإن مقاومة الانتزاع والتضليل اللذين يتبناهما الغرب ستظل الحاجة لها ملحة، ولا يمكن الاستغناء عنها إلى جانب كل أشكال المقاومة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني مستوداً بحقه وعدالة قضيته ودعم حلفاؤه في المنطقة والعالم.

غزة هي المعنى

بقلم: د. تيسير المشاركة

لا أحد ينكر ارتباط الفلسطينيين في قطاع غزة بالفلفل الحار والشطة والدقة ومرقة السمك الحارة.. لا يمكن للطائر العابر ان يبقى طويلاً في غزة. الصهيوني شارون تركها هاربا وفكك مستوطناتها وسحب اشلاء موتاهم وقتلهم. المستوطنون انتقلوا إلى أماكن بعيدة عنها لا مستوطنات ولا قبور ولا مزارع لهم بقيت. وكيف يمكن للصبي الغيبي نتق ياهو الذي يزهو بصهيونيته، هو وبن غفير وسموتريش، ان ينعم في قطاع غزة الذي يمتد تحته *مترو أنفاق* منذ العصور الغابرة، وأنفاق خرائطها بيد الكهنة والسحرة المقاومين من فلسطين. إنها المعاني الكبرى لقطاع غزة التي خاض عشرات الحروب وانتصر، ومنها *حرب الفراولة* على المستوى العالمي. لم يكن ارنتسو تشي *جيفارا* عفواً عندما زار غزة وبارك ثوارها الدايمون وعمالها المقاومون وصيادها المنهمكون بفرض الأسماك وصناعة المصبرات، والشطة الحارة. من يريد احتلال قطاع غزة عليه ان يعرف مذاقها الحار أو هو حمار والصهيوني مهما كان غنياً أو ثريا أو متخماً بالتكنولوجيا والهائبرتك ومنتجاتها الحديثة سيجد صعوبة في احتمال المعاني الكبرى لغزة الصغرى.

* أيلول 2024*

غزة، وقطاعها المقطوع عن العالم الحالي، كانت قبلة للتجار وعالم البحار في سالف الأزمان. معاني غزة، انها تعشق البحر وتحلم بالطيران والحرية الأبدية، هي أسطورة، ومليئة بأساطير عديدة. في الشمال حيث بلدة حمامة قاوم الغزيون الغزاة بعراقيب الجمال، تماماً كما قاومت عكا سفن الصليبيين الغزاة بطرق انتحارية مذهلة.

غزة وقطاعها ملجأ لكل اللاجئين والمطردون من اوطانهم وبلدانهم ومدنهم وبلداتهم. فيها زرع المزارعون الزهور والفراولة، وصدروا تلك المنتجات لفرنسا والعالم، تماماً كما يافا صدرت برتقالها اليافاوي وكما زرعت أريحا الليمون الشهري وصدرته لكل العالم.

نحن أمام قطاع غزة وشعب فلسطين هناك الذي لا يكل عن العمل وصيد السمك وصناعة قوارب الصيد والشباك. إنها غزة الرمال والخيال، وغزة الرجال.

كنائس وجوامع يذكرها التاريخ المجيد لهذا المكان الفلسطيني الأصيل. لذلك، صعب اقتطاع القطاع عن أرض السيد المسيح بيت لحم، وأرض الإسراء والمعراج القدس، وصعب ابعاده عن حيفا ويافا وعكا، التي قدمت نكهاتها لقطاع غزة، وظهر ذلك في الياسمين والزهور من مختلف الأشكال والألوان التي تزرع هناك.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

أشكال النضال بين
الشعبوي والعملي

تتعدد أشكال نضال الشعب الواقعة تحت الاحتلال وفقا للظروف الموضوعية والذاتية الملموسة، بهدف جعل فاتورة الاحتلال باهظة وإيقاع

الخصائر لدولة الاحتلال عبر جبهات ومعارك متعددة، بضمها الكفاح المسلح وهو الشكل العسكري غير الوحيد في الحالة الفلسطينية وان كان الأكثر

شعبية كونه يلمس العاطفة في ظل احتلال يمارس أبشع الجرائم ونظام دولي منافق ومنحاز لدولة الاحتلال بصفتها ذراع الاستعماري في المنطقة.

وفي خضم المعركة ولأسباب لا نود في هذا المقام الخوض فيها، يقلل البعض من قيمة واهمية وجدوى النضال الدبلوماسي والسياسي الذي تقوده القيادة الفلسطينية

في المحافل الدولية المعبر عنه نجاحه بالاعترافات الدولية بدولة فلسطين و الانضمام للمنظمات الدولية المتخصصة والنضال المستمر في اروقة الأمم المتحدة للحصول على

العضوية الكاملة في الهيئة الاممية، أو تجسيد الدولة تحت الاحتلال بإجراءات سياسية واقتصادية، وصولا إلى الإعلان الدستوري وتشكيل مجلس مؤقت يكون في هذه الحالة

المجلس المركزي البرلمان المؤقت لدرجة يتم تجاهله أو اعتباره قفزة في الهواء.

ولعل جزء من الفهم المشوش يعود الى حقيقة أن كافة أشكال هذا النضال لم ترافقها حملة وطنية واعية تبين أهدافها واثارها على دولة الاحتلال وكذلك على مستوى الاستفادة للمواطن

الفلسطيني، على قاعدة الربح والخسارة الوطنية، لتغليب الجانب العقلي على خطاب العاطفة الذي ربما في نطاقه لا يلقى القبول الشعبي رغم الجهد المبذول فيه ولربما يكون أصعب

أشكال النضال وأكثرها فعالية في الوقت الراهن ضد دولة الاحتلال.

لقد ادركت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أهمية هذا النضال، وعقدت ورشة عمل لكادر صفها الأول ناقشت من خلالها ورقتي عمل تقدمت بهم الجبهة كروية وطنية لأشكال النضال ضد

الاحتلال في إطار تجسيد الدولة الفلسطينية، الأولى تتحدث عن الإجراءات السياسية والسياسات الاقتصادية لتحديد العلاقة مع حكومة الاحتلال، وذلك انطلاقا من القراءة الواقعية والموضوعية

للمتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، وبعد التدقيق بالخيارات التي من الممكن أن تتخذها القيادة الفلسطينية، فمن الأهمية بمكان اتخاذ قرارات واقعية وعملية وملموسة وقابلة

للتحقيق، وخطوات تدريجية بنائية لتحديد علاقتنا مع الاحتلال وصولا لإنهاء الاتفاقيات الانتقالية كافة، بدون الاعلان عن الالغاء أو الانتهاء، ولكن عبر فرض سياسات الامر الواقع باتخاذ

اجراءات وقرارات عملية تمكننا من الانتقال من السلطة الى تجسيد الدولة استنادا الى حقوقنا الوطنية المشروعة، المكفولة بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن هذه العملية تهدف وقبل كل شيء الى تغيير طبيعة ومضمون ووظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بموجب الاتفاقيات كسلطة ناقلة لشعبنا من الاحتلال إلى

الاستقلال، وتمكننا بذات الوقت من تعزيز ركائز ومؤسست دولة فلسطين، ومكانتها الدولية.

وتستطيع أن تسهم بحشد موقف عربي واسلامي ودولي لدعم واسناد كافة الاجراءات التي نتخذها في المجالات المختلفة.

والثانية مبادئ الإعلان الدستوري، والذي يأتي ليجسد شرعية جديدة للشعب الفلسطيني لتنظيم أموره وفق ما يراه مناسبا ودون رهن هذه الارادة باعتراف الطرف الاسرائيلي،

والاتجاه هو لوضع دستور مؤقت مكتوب ينظم السلطة ويسندها الى ارادة الشعب لا الى الاتفاقيات، وكثير من دول العالم قد أصدرت دستورها في ظل الاحتلال كالأردن

وليبيا وماليزيا وكانت تؤسس لدولة، وهناك كثير من القيود على الحقوق والحريات في الموروث الدستوري والقانوني الفلسطيني، كقوانين الطوارئ التي يمكن التخلص

منها بدستور مؤقت ينص على توسيع الحقوق والحريات بالاستناد على المواثيق والمعاهدات الدولية التي نظمت حقوق وحريات، هذا الامر لا يكفي اعلان

دستوري لتحقيقه والسلطة تحتاج الان الى مأسسة دستورية لتجسيد هذا التغيير في الواقع الذي انهى عمليا اتفاقية أوسلو وفرض مشروعية جديدة

لشعب الفلسطيني تجسيدا لقرارات الامم المتحدة باعتبار الشعب الفلسطيني شعب له الحق في تقرير مصيره.

ويأتي ذلك من أجل تصليب الموقف للانتقال من ضغط الارادة الخارجية الى ارادة الشعب الفلسطيني.

وخلاصة القول، ان الأفكار كما البضاعة بحاجة إلى التسويق الجيد، وخصوصا في ظل حساسية وخطورة لحادة

التي تمر بها قضية شعبنا، وهذا يتطلب بدوره التحضير الجيد لإطلاق حملة مجتمعية وطنية

لتسليح القاعدة الجماهيرية الأوسع بأهمية وتكاملية وجدوى هذا الشكل

النضالي ومردوده الوطني.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حهد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة